

ومحاولات التحلل منه والإتيان بشروط جديدة، بعد أن قطع شوطاً في تفاصيل التفاصيل، مع العلم أن حوار «فتح» و«حماس» لم يكن يشترط ترابط المسارات الأربعة (التهدئة، الإفراج عن شاليت، فك الحصار، تشكيل حكومة وحدة وطنية)، وإنما كان الحديث فقط عن حكومة على قاعدة وثيقة الوفاق مشكّلة من كفاءات وطنية، وليس من كفاءات حسب المقاسات الأجنبية أو الفتاوية.

ومع العلم أيضاً أن حركة «حماس» أبدت مرونة ومسؤولية وطنية عالية أثناء الحوارات، عندما أبدى رئيس الوزراء السيد إسماعيل هنية استعداده للتنازل عن رئاسة الوزراء، إذا كان في ذلك مدخلاً لكسر الحصار، علاوة على موافقة «حماس» على تخفيض حقتها في عدد الوزارات من ١٤ وزارة إلى ٩ وزارات، لإتاحة المجال للكتل البرلمانية الصغيرة والمستقلين للمشاركة في حكومة الوحدة. إضافة إلى موافقة الحركة على التخلي عن بعض الوزارات السيادية لصالح حركة فتح كوزارة الخارجية والإعلام، مقابل تمسكها بوزارتي المالية والداخلية كجزء من حقها كونها الكتلة البرلمانية الأكبر. ورغم كل هذه التنازلات إلا أن الرئيس عباس وفريقه المفاوضات أبدى رفضه لإدارة حركة «حماس» لأي وزارة سيادية، مطالبين بها جميعاً لحركة فتح أو لمن يرشحه الرئيس عباس.

وهذا كله يؤكد أن سبب المواقف الفتاوية هو الخشية من صعود «حماس» ونجاحها في خلق نموذج لا يقوم على مقايضة الثوابت بالمنح الدولية. والأخطر بالنسبة للتيار المتنفذ في حركة «فتح» هو أن تحصل «حماس» على جائزة شعبية وتاريخية بعد تحقيق نصر أمني ودبلوماسي وتاريخي في صفقة «شاليت»، إن تمت وفق ما تريده «حماس» والفصائل. ومن هنا بدأ هذا التيار يستبقي نتائج الحوار عبر إلقاء مسؤولية الفشل على تمسك «حماس» بشروطها، وأن المجتمع الدولي لن يفك الحصار في ظل هذه الحكومة. وقبل ذلك كان الادعاء بأن السبب في إفشال الحوار هو تمسك «حماس» بوزارات سيادية، رغم اتفاق مسبق على آلية اختيار الوزراء.

ونهاية نقول إن ما يحدث من تحريض على الفتنة في فلسطين على أيدي مرهونة لأجندات خارجية، يعد مقاومة بمصير الشعب الفلسطيني ومصالحه الوطنية، ومساهمة فعالة في مخطط إسقاط الحكومة من خلال تفعيل الضغط الداخلي بالتلاقي مع الحصار الخارجي لكسر إرادة الفلسطينيين في الصمود، ودفعهم إلى اليأس من حماس ومن كل من يرفع راية المقاومة سبيلاً للتححرر من الاحتلال. ■

ومتزامنة وأن تعلن الدولة العبرية وقف الاعتقالات والاجتياحات والتوغلات في الأراضي الفلسطينية. ٣- إن حماس توافقت مع حركة فتح وعباس على أن تكون الحكومة حكومة وحدة وطنية لا تضم أيّاً من القادة أو الوجوه السياسية البارزة، ولكن لا تكون حكومة تكنوقراط بحتة وهي غير مستعدة للقبول بتراجع الرئيس عن هذا الأمر.

٤- حماس مصرة على الاحتفاظ بوزارة الداخلية، وهذا أمر مهم لها للدفاع عن المقاومة ووقف الفوضى الأمنية، وهي مستعدة للتنازل لفتح عن حقيقتي الخارجية والإعلام.

وهنا عند هذا الحد، أنهى الرئيس محمود عباس النقاش من دون تحديد موعد لاحق، مع الإشارة إلى أنه سيغادر في جولة عربية ويأمل بالحصول على مواقف إيجابية من حماس على شروطه وطلباته. وقبل ذلك كان قد أمر الوزير السابق محمد دحلان بالاتصال بالصهاينة لإبلاغهم أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود.

وعقب هذه الاتصالات عاد الاحتقان من جديد إلى الساحة الفلسطينية في صورة انفلات وتمرد لمئات من منتسبي الأجهزة الأمنية، وإطلاق نار على مقر المجلس التشريعي رمز الديمقراطية الفلسطينية، والتهديد بالقتل والتصعيد.

وبدأ الاحتقان بإطلاق النار على موكب وزير الداخلية السيد سعيد صيام.. وصولاً إلى قتل الأطفال الأبرياء.. ومروراً بمحاولة اغتيال رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية ووزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار.

### إفشال التوافق

وهنا بدأت حلقة جديدة من العنف المقتل والمسيب القادم على موجة التصعيد السياسي من قبل الرئاسة واللجنة التنفيذية لـم.ت.ف التي انبثقت فيها الحياة فجأة وبقدرة قادر من بعد أن شبتت يوماً وغابت دهوراً، إذ خرجت هذه اللجنة التي انعقدت يوم ٢٠٠٦/١٢/١ في رام الله، أي بعد يوم من لقاء رايس - عباس في أريحا، للبحث بتوصيتها للرئيس عباس بالدعوة لانتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة.

وكما يبدو فإن ما بات يؤرق بعض المتنفذين في حركة «فتح» هو احتمالية نجاح «حماس» في فك الحصار والخروج منتصرة من صفقة الأسير «شاليت»، خصوصاً وأن مؤشرات تخوف هذا التيار بدأت عندما نجحت «حماس» في فرض التهدئة بتوافق كل الفصائل.

وهذه الحقيقة هي التي حيرت الكثير من المراقبين في سلوك حركة «فتح» المعاكس لجهود الحوار

اقتربت من النجاح عادت وتوقفت بعد محادثات تمت بين عباس ووزير الدفاع الصهيوني عمير بيرتس الذي كان متواجداً في اجتماع مجلس الوزراء الصهيوني بدعوة من الأول. وكان أبو مازن قد وسّط النائب العربي في الكنيست محمد بركة لتنسيق الاتصال مع بيرتس وتم الاتفاق معه على وقف إطلاق الصواريخ والعودة إلى التهدئة من الجانب الفلسطيني، مع وعد بأن يقوم الجانب الصهيوني بشيء مماثل بعد أن يتحدث بيرتس مع رئيس الوزراء إيهود أولمرت. وبعد الاتصال، وعندما التقى أبو مازن مع رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية، بادر الأول إلى طرح مطالب عديدة بدت غريبة وغير مألوفة وخارج سياق الحوارات والنقاشات التي جرت خلال الفترة الماضية، وتتمثل بالآتي:

١. الإفراج الفوري عن الجندي الصهيوني الأسير جلعاد شاليت مع تعهد بأن يجني عباس الثمن من الدولة العبرية بعد ذلك، مع تقديم وعد بأن تفرج الأخيرة عن عدد من الأسرى الفلسطينيين في السجون الصهيونية.

٢. العودة إلى التهدئة ووقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة ضد المستوطنات والتجمعات الاستيطانية الصهيونية المحيطة بالقطاع، مع وعد بخطوة صهيونية مماثلة، ولكن بعد أن يبادر الفلسطينيون إلى إعلان التهدئة والالتزام بالهدنة.

٣. الإصرار على أن تكون الحكومة الفلسطينية الجديدة حكومة تكنوقراط خالصة بمعنى ألا تضم أيّاً من الوجوه والقادة السياسيين، لا من الصف الأول ولا حتى من الصف العاشر. وأبلغ أبو مازن هنية أنه سيحصل على موافقة من وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس على ذلك، وأن الإدارة الأمريكية مصرة على أن يكون كل الوزراء بلا استثناء من التكنوقراط.

٤. رفض قاطع لمطلب حركة حماس الاحتفاظ بوزارة الداخلية، وإصرار على أن يتولاها أحد المستقلين مع طرح اسم الجنرال عبد الرزاق يحيى لتولي هذا المنصب.

وبدوره رفض إسماعيل هنية كل مطالب أبو مازن وشروطه وفندتها على النحو الآتي:

١- قضية شاليت تسير بمسار منفصل عن حكومة الوحدة الوطنية، علماً بأن حماس نجحت في الحصول من الدولة العبرية على مبدأ التبادل، وثمة نقاش حول التزامن والتفاصيل الأخرى المرتبطة به.

٢- إن حماس لا تعارض من حيث المبدأ العودة إلى التهدئة أو الهدنة، لكن شرط أن تكون متبادلة